الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(04/24)/07-خ(13282)

كلمة

سعادة السفير مهند العكلوك

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية– دولة فلسطين

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

القاهرة:

الأربعاء 24 إبريل/ نيسان 2024

الأخ السفير الحسين الديه، المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيس الدورة

الأخ السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، ممثل معالي الأمين العام

الأخوة المندوبون الدائمون ورؤساء وفود الدول الأعضاء الشقيقة

السيدات والسادة الحضور

قال تعالى في سورة الإسراء: بسم الله الرحمن الرحيم "وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا" صدق الله العظيم

أي فسادٍ في الأرض أكبر من جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لليوم 202 على التوالي على مرأى ومسمع العالم! وأي علوٍّ أسوء من انتهاك قيم الإنسانية وحقوق الإنسان، والاستهتار بالنظام والقانون الدولي، وضرب أوامر محكمة العدل الدولية عرض الحائط، ووصف قرار مجلس الأمن الذي دعى لوقف إطلاق النار بأنه وصمة عار!

وتستمر إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، بقتل آلاف الأطفل والنساء والشيوخ والمدنيين بشكل همجي ومنهجي، حتى وصل عدد ضحايا جريمة الإبادة الجماعية إلى أكثر من 111 ألف شهيد وجريح (34 ألف شهيد، و77 ألف جريح)، أكثر من 70% منهم أطفال ونساء.

ويستمر عجز العالم عن إمعان إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وتجويع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، على مدار قرابة سبعة شهور، رغم صدور ثلاث قرارات من مجلس الأمن، آخرها قرار 2728 بتاريخ 2024/3/25 والذي دعا إلى وقف إطلاق نار فوري في شهر رمضان الماضي، ورغم صدور أمرين من محكمة العدل الدولية 2024/1/26 و2024/3/28 في قضية الإبادة الجماعية بوقف قتل المدنيين وإيذائهم جسدياً، ورغم آلاف المطالبات والدعوات والتحذيرات الدولية، وملايين المتظاهرين الذين جابوا شوارع العالم يطالبون بوقف قتل إسرائيل للأطفال والنساء والمدنيين الفلسطينيين.

لكن إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، كانت تستخف وتستهين في كل مرة بهذه المطالبات، وتعلن رفضها لوقف سفك دماء المواطنيين الفلسطينيين وتستمر بإخضاعهم لمجاعة حقيقية، وحصار قاتل وتدمير منهجي لكل أشكال الحياة، حتى أحالت إسرائيل المنظومة الصحية الفلسطينية إلى دمار شامل، بل إلى مقابر جماعية دفنت فيها ضحاياها بالمئات، منتهكة كل القيم والمفاهيم والقوانين

الإنسانية والدولية. وقد تكشف مؤخراً عن مقابر جماعية في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، وفي مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس، وتم انتشال جثث مئات الشهداء من النازحين الملتجئين للمجمعين الطبيين، ومن المرضى والمصابين والطواقم الطبية، أعدم الكثير منهم ميدانياً، ودُفنوا في ساحات المستشفيين. وتعجز المصطلحات القانونية عن وصف هذه الجريمة، أهي محاولات لإخفاء مظاهر الإبادة الجماعية؟ أم هي إمعان في إهانة العالم وقانونه الدولي الإنساني، عندما تحول إسرائيل المستشفى إلى مقبرة جماعية؟

إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، هذه القوة الغاشمة المريضة التي أفسدها الدلال والدعم اللامحدود من قوى الاستعمار السابقة على مدار أكثر من ثمانية عقود، لم تكتفِ بالتهجم على كل من ينتقدها متهمة إياه بمعاداة السامية، ولم تكتفِ برفضها الانصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مدار 76 عاماً منذ النكبة، لكنها تعدت ذلك إلى مرحلة الاعتداء على الإنسانية جمعاء من خلال صور مذابح الأطفال والنساء ومسح الأحياء والمباني السكنية بما يزيد عن 75 ألف طن من المتفجرات الأمريكية الصنع.

إسرائيل قتلت منذ أمر محكمة العدل الدولية يوم 2024/1/26 أكثر من 8000 شهيد فلسطيني. المحكمة أمرتها بوقف قتل المدنيين لكنها قتلت 8000 منهم رداً على أمر المحكمة.

إسرائيل قتلت منذ قرار مجلس الأمن 2728 يوم 2024/3/25 أكثر من 1500 شهيد. مجلس الأمن دعا لوقف إطلاق نار فوري في رمضان، لكن إسرائيل قتلت 1500 شهيد رداص على قرار مجلس الأمن الأخير.

ألم يأن الأوان لهذا العالم كي يحفظ ما تبقى من إنسانيته أو من ماء وجه الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان والقيم البشرية؟ عندما ترفض إسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن، فعلى مجلس الأمن أن يستخدم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإجبارها على وقف الإبادة الجماعية، وأن يتم تفعيل الآليات الإلزامية التي يوفرها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل فرض عقوبات عليها ووقف الصلات الاقتصادية والمواصلات وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، لضمان انصياعها لقرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية.

إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، بجيشها الهمجي ومستوطنيها الإرهابيين، تقوم كل يوم باقتحام عشرات المدن والمخيمات الفلسطينية، وتتعمد ترويع المدنيين وتدمير البنية التحتية للمخيمات الفلسطينية التي لجأ إليها مئات آلاف الفلسطينيين من بعد تهجيرهم من مدنه وقراهم أثناء النكبة. ويقوم جيش الاحتلال بحماية ورعاية المستوطنين الإرهابيين الذين يهاجمون القرى الفلسطينية ويعتدون على البيوت الآمنة ويحرقون المزارع والممتلكات.

ويجري في كل يوم اقتحام المسجد الأقصى المبارك بمئات المستوطنين محاولين تدنيسه بالقرابين المُهربة إليه، وممارسة الصلوات التلمودية والنفخ في الأبواق خلال تلك الاقتحامات، وتستمر المنظمات اليهودية الإرهابية المتطرفة بإعداد العدة لليوم الذي تتمكن فيه من هدم المسجد الأقصى المبارك وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

وقد قلنا سابقاً مراراً وتكراراً أن إسرائيل لا تكترث بكل الإدانات والمطالبات والدعوات، بل تستهتر وتهزء بها، ونصت قرارات جامعة الدول العربية على مستوى القمة ووزراء الخارجية على اتخاذ إجراءات اقتصادية وقانونية وسياسية ودبلوماسية يمكن لها أن تعطي درساً عملياً لإسرائيل، تفهم من خلاله أن جرائمها لن تبقى دون عقاب.

وقد قدمنا من خلال المستوى الوزاري ومستوى المندوبين الدائمين، عدداً من الإجراءات العملية التي يمكن القيام بها في هذا السياق، ومنها قائمة بـــ 60 منظمة وكيان إرهابي إسرائيلي، يمارسون الإرهاب في الضفة الغربية المحتلة ويقتحمون المسجد الأقصى المبارك ويخططون لهدمه وتدنيسه والاستيلاء عليه، وقائمة للعار بأسماء المسؤولين الإسرائيليين الذين يحرضون على إبادة الشعب الفلسطيني، وطالبنا بأن تُعتمد هذه القوائم ضمن قوائم الإرهاب والعقوبات الوطنية العربية والدولية.

وإننا نجدد دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية والدبلوماسية لمعاقبة إسرائيل على جرائمها، وعدم الاكتفاء بالبيانات والقرارات التي في كثير من الأوقات لا تجد طريقها للتنفيذ والفعل والتأثير.

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

يوم الخميس الماضي 18 أبريل 2024، كان يوماً آخر لاختلال الموازين وعدم كفاءة المنظومة الدولية المتمثلة في مجلس الأمن، عندما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو الظالم لمنع دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطيني في

الأمم المتحدة، وهو ما يبيّن عدم اتسام الولايات المتحدة بالنزاهة والصدقية، وعدم وفائها بمتطلبات وشروط السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وعدم انسجامها مع مواقفها المعلنة تجاه حل الدولتين، ومع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 1515 (2003)، والذي صوتت حينا الولايات المتحدة لصالحه وقد نصّ على رؤية حل الدولتين من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

كم أن هذا الفيتو الأمريكي جاء لينتهك الالتزام الذي عبّر عنه الرئيس بايدن في مدينة بيت لحم الفلسطينية، مهد سيدنا المسيح، من خلال مؤتمره الصحفي مع السيد الرئيس محمود عبّاس رئيس دولة فلسطين، حيث أكد الرئيس بايدن حينها التزامه كرئيس للولايات المتحدة بهدف تحقيق حل الدولتين، وأن الشعب الفلسطيني يستحق دولة ذات سيادة ومتصلة جغرافياً.

وإننا نطالب الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة مواقفها المُنحازة للاحتلال الإسرائيلي والتي تحول دون إنقاذ فرص السلام وتطبيق حل الدولتين وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وتجسيد استقلال دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس.

كما أننا نطالب الولايات المتحدة بوقف تصدير السلاح والذخائر التي تستخدمها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، بما يشمل قتل عشرات آلاف المدنيين الفلسطينيين، وتدمير بيوتهم ومستشفياتهم ومدارسهم وجامعاتهم ومساجدهم وكنائسهم وبنيتهم التحتية وجميع مقدراتهم. ولا نعتقد أن أي دولة في العالم ترغب بأن تُسمى شريكة لإسرائيل في جريمة الإبادة الجماعية التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

نستقبل بعد قليل في مجلسنا هذا، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، سيدة شجاعة وحاملة وفية للأمانة، وهي السيدة فرنشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي عائدة من معبر رفح بعد أن منعتها إسرائيل من دخول قطاع غزة الذي يتعرض للإبادة الجماعية.

السيدة ألبانيز قدمت عدة تقارير قانونية مهنية حصيفة وشجاعة، تفضح من خلالها وبالأدلة القانونية جرائم وانتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وكان آخرها تقرير "تشريح إبادة جماعية" الذي قدمته أمام مجلس حقوق الإنسان يوم

2024/3/25، أكدت من خلاله على جملة أمور هامة، منها: إنّ الإبادة الجماعية هي فكر وعقيدة متأصلة في أيديولوجية الاستعمار الاستيطاني، وأن جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين لها إرهاصاتها التي تستشف من تاريخ إجرام إسرائيل بحق الفلسطينيين. كذلك، فإن إسرائيل حققت متطلبات وعناصر الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية، وبصورها المختلفة: القتل، والإيذاء الجسدي والعقلي، وفرض الظروف المعيشية الصعبة، والتجويع، تلك الجريمة التي تثير مسؤوليتين إحداهما مسؤولية دوليةState Responsibility والأخرى مسؤولية جنائية فردية. وقد أوضح التقرير أنّ النية لارتكاب الإبادة الجماعية متحققة وعليها الكثير من الشواهد من أقوال وتصريحات مسؤولين كبار في حكومة إسرائيل وعلى رأسهم تصريحات بنيامين نتنياهو، فضلاً عن لجوء إسرائيل للتمويه الإنساني Humanitarian Camouflage بتشويهها لقانون الحرب ومحاولة إخفاء نية الإبادة الجماعية، وأن إسرائيل حولت غزة برمتها إلى هدف عسكري للعمليات الإسرائيلية.

وإننا نعبر عن دعمنا الكامل للسيدة فرنشيسكا ألبانيز في مقابل حملات التحريض الإسرائيلية التي تتعرض لها، بما في ذلك اتهامها الباطل بمعاداة السامية.

وإننا نثمن هذه المبادرة من قبل مجلسكم الموقر، ليأتي استقبال المقررة الخاصة لحقوق الإنسان منسجماً مع قرارات القمة العربية بإتاحة منبر جامعة الدول لشخصيات دولية نزيهة تدافع عن العدالة والقانون وحقوق الإنسان، لعلنا نرى الضوء في آخر النفق، ولعلنا نتمسك بأهداب أمل يفيدنا بأن هذا العالم سيسوده يوماً ما السلام والعدل وقيم الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.